(14 أكتوبر) ترصد أهم نشاطات مكتب الجمارك في عدن

حسن روضان: لا يوجد أي اختلاف في دفع الضريبة الجمركية بين المواطن المحلي والأجنبي

أدخلنا النظام الآلي الجديد " الأسكودا " للعمل بصورة سريعة وسلسة

يقوم مكتب الجمارك في محافظة عدن بالإشراف على الدوائر الجمركية التابعة له كجمرك ميناء عدن والمنطقة الحرة والمطار بالإضافة إلى جمرك مديريتي البريقة ودار سعد إلى جانب جمرك البريد وتوجد فيه إدارات جمركية تابعة لجمرك الأسكودا وجمرك السياح الخاص بمكتب عدن ولكنها داخلة ضمن الإدارة الجمركية لميناء عدن.

14 أكتوبر التقت الأستاذ حسن روضان نائب مدير عام مكتب الجمارك في م/ عدن الذي قال :- لقد عملنا كثيراً على نشاط تحصيل الإيرادات والرقابة هنا تعتبر رقابة لاحقة كمتابعة المخالفات من وقت لآخر وعملنا يتطلب منا متابعة أية مخالفات أو إشكيات والإدارة الجمركية هي التي تقوم بهذا الدور فنحن نعتبر الرقابة اللاحقة لها فمكتب الجمارك يقوم كذلك التي بمتابعة قضايا التهريب الجمركي عبر الشريط الساحلي الممتد من المخا إلى منطقة عمران ومن أبين إلى المهرة أي فيما يتعلق بالنطاق الجمركي لمحافظة عدن.

أجرت اللقاء : ميسون عدنان الصادق

حجم التعاملات لعام 2006م

وعن حجم التعاملات خلال العام ٢٠٠٦م قال : إن إجمى الإيرادات في الأشهر السبعة الأولى لعام ٢٠٠٧م وصلت إلى ثمانية مليارات ومائة وواحد وتسعين مليوناً ومائة وثلاثة وخمسين ألفاً وثمانمائة وخمسة وثلاثين ريالاً واثنين وأربعين فلساً مقارنة مع الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦م فقد وصلت إلى ستة مليارات وثلاثمائة وثمانية وسبعين مليوناً وتسعمائة وثلاثة وأربعين ألفاً وسبعمائة وتسعة وأربعين ريالاً وسبعة وتسعين فلساً فالفارق بين المحصل والمقابل مليار وثمانمائة واثنا عشر مليوناً ومائتان وعشرة آلاف وخمسة وثمانون ريالاً وخمسة وأربعون فلساً فنسبة الزيادة هنا هي :

ثمانية وعشرون وواحد وأربعون من مائة في المائة.

وأضاف قائلاً :

أما الصادرات من يناير إلى يوليو بلغت حوى أربعة عشر ملياراً وتسعة عشر مليوناً وخمسمائة وأربعة وتسعين ألفاً وخمسمائة وأربعة وعشرين ريالاً.

هذا هو إجمى قيمة الصادرات للدوائر الجمركية فميناء ومطار عدن وجمرك دار سعد والمنطقة الحرة وميناء الحاويات وكذلك البريقة والبريد ليست من الصادرات ولكنها تعتبر هياكل قائمة أما بالنسبة للفترة المقابلة لها من العام ٢٠٠٦م من يناير ويوليو بلغت اثني عشر ملياراً وأربعمائة وسبعة وأربعين مليوناً وتسعة وثمانين ألفاً وخمسمائة وثمانية وأربعين ريالاً.

فالفرق كان بين قيمة الصادرات يناير ويوليو من العام ٢٠٠٧م ويناير ويوليو ٢٠٠٦م مليار وخمسمائة واثنان وسبعون مليوناً وخمسمائة وأربعة آلاف وتسعمائة واثنان وثمانون ريالاً هذا هو إجمى قيمة الصادرات.

وأكد قائلاً إن الصادرات ليست بثابتة ولكنها بتزايد دائم فإذا لا حظنا هنالك ارتفاع بين قيمة الصادرات في يناير ويوليو ٢٠٠٧م ويناير ويوليو ٢٠٠٦م أي بما يساوي ملياراً وخمسمائة واثنين وسبعين مليوناً وخمسمائة وأربعة أي بنسبة اثني عشر وثلاثة وستين مليوناً في المائة.

قسم الإعفاءات

بالنسبة لقسم الإعفاءات والمواد التي يتم إعفاؤها جمركياً قال :-

إن هناك إدارة تضم العديد من الأقسام منها قسم السفارة والاستثمار والشركات وأهم تلك الأقسام هو قسم الاستثمار فالجمارك يعتبر جهة منفذة ملزمة بتطبيق القانون (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م المتعلق بالاستثمار الذي تقوم بتنفيذه إحدى الدوائر المنفذة وأيضاً فيما يتعلق بالسلك الدبلوماسي يخضع لنفس المعاملة يتم عبر الخارجية ومن ثم المىة ومن المىة إلى الجمارك الذي يقوم بالتنفيذ وأيضاً فيما يتعلق بالتبرعات الموجودة عبر الهيئات والمنظمات أو من الدول المانحة والتي تأتي عبر مىة عدن أو صنعاء وهناك بعض المواد التي يتم

حسن روضان

إعفاؤها جمركياً وهي كل ما يتعلق بالصناعة أو المواد الخام أو ما يتعلق باحتياجات المستثمرين فمنها ما يعفى مائة في المائة والبعض الآخر يتم الإعفاء عنها خمسين في المائة فالإعفاء مائة في المائة يكون لما يسمى بالأشياء الخاصة بالمنشات اي الثابتة اما مستلزمات الإنتاج يتم الإعفاء عنها خمسين في المائة.

الضريبة الجمركية

وعن ما إذا كان هنالك أي اختلاف بين الضريبة الجمركية بين المواطن ىمني والمواطن الأجنبي من حيث الرسوم الجمركية قال :-

ليس هناك أي فرق في تنفيذ القانون الجمركي عن المواطن المحلي والمواطن الأجنبي فهنا القانون واحد ولكن هنالك فرق فيمن يستحق الإعفاء حسب ما تم تحديده من قبل القانون فليس هناك أي مواطن يستحق الإعفاء إلا فيما يتعلق بالهيئات الدبلوماسية ممن يمثلون ىمن في الخارج كالسفراء فالقانون منصف ويطبق على كل المواطنين في فرض الرسوم الجمركية على المواطنين ىمنيين والمواطنين الأجانب.

التسهيلات

وعن أهم التسهيلات التي تقدمها مصلحة الجمارك للمستثمرين من الناحية الجمركية قال :-

إن كل ما يتعلق بالمستثمرين الإدارة الجمركية تقوم بعملية تسهيل الإجراءات وسرعة إنجازها في أوقات قياسية ومحددة وليس هناك أي تأخير من قبلنا في اتخاذ الإجراءات السريعة المتعلقة بالمستثمرين فيوجد هناك نوع من السلاسة وسرعة الإجراءات خاصة ونحن قد قمنا بإدخال النظام الآلي الجديد الأسكودا فهو يقوم بالعمل بصورة سريعة وبنظام حديث فلقد تم إدخاله منذ حوى ست سنوات.

تحصيل الرسوم

أما بالنسبة للرسوم الجمركية وكيفية تحصيلها وعن الحصة المقررة لمحافظة عدن من إجمى الرسوم الجمركية على مستوى الجمهورية قال :-

في كل محافظة توجد دائرة جمركية ولها محصلات تتعلق بالمجالس المحلية من تحصيل المدينة أي بما يسمى بعملية التحصيل ويكون لها خمسون في المائة وهو يعتبر إيراداً عاماً وخمسون في المائة للمحافظة أما الخمسون بالمائة الأخرى يتم توزيعها على باقي المحافظات كما يتم تنظيم وفقاً لقانون الإدارة المحلية وقرارات التعلىمات النافذة فالمجالس المحلية إيرادات خاصة بها يتم تحصيلها من ميناء عدن والمنطقة الحرة بالإضافة إلى كونهم لديهم رسوم لتحصيل الضرائب وقيمة مبيعات وأشياء أخرى خاصة وأن المبالغ كبيرة جداً.

أهم المشاريع

وعن أهم المشاريع الذي تم إنجازها قال :-

أنجزنا مشاريع خاصة بإدخال نظام الأشعة للمعاينة (أشعة إكس) كما أن هناك مشاريع جديدة تم البدء في تنفيذها فالفريق الفني للشركة الاستشارية تعمل على التطبيق مع المهندسين ىمنيين الذي استلموا المشروع الآن في جمرك المنطقة الحرة من ١٢ / ٧ على أساس أنه سوف يتم استلام الآلات منهم لكي نبدأ بعملية التنفيذ أي بمعنى أنه لعب أيضاً دوراً في تسهيل مهمة التجار المتعاملين مع الجمارك فالحاويات سيتم إدخالها كما هي علىه والجهاز سوف يقوم بعملية التفتيش مباشرة ولقد استخدم هذا الجهاز في جمرك ميناء الحديدة بالإضافة إلى المطار إن شاء الله.

وأضاف قائلاً :

سوف يتم إدخال هذا الجهاز في الأماكن التي تقوم باستيراد البضائع الكبيرة كالموانئ بالذات سواء البرية أو البحرية وهي تعد من أهم المشاريع الإستراتيجية الكبيرة وهو نظام الكشف بالأشعة.

أكدتها دراسات وكالة الطاقة الدولية:

العالم يشهد أزمة طاقة تهدده بالشلل

د. عيسي شقير: تزايد الطلب العالمي على النفط تسبب في الأزمة

د. جمال إسماعيل: الاعتماد على المصادر البديلة هو الحل

استخراج النفط من البحار

القاهرة/14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية

كشفت دراسات حديثة لوكالة الطاقة الدولية وإدارة البحوث والمعلومات بوزارة الطاقة الأمريكية أن العالم في تزايد رهيب على طلب البترول والغاز الطبيعي مما يشير بمالا يدع مجالا للشك إلي حدوث أزمة الطاقة خلال العقدين القادمين، الأمر الذي دفع الدول الصناعية للتفتيش عن بديل تواجه به الخطر الذي يهدد بتوقف العجلة الصناعية فيها ويعيدها لعصور الظلام، حيث لجأت دول مثل ىابان لاستخدام السولار والكهرباء لتسيير السيارات.

وأوضحت الدراسات أن هذه الزيادة في طلب الطاقة دفعت دول أخري كأمريكا إلي البحث عن سبيل آمن لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة كاستخدام الطاقة النووية والشمسية رغم مخاطر الأولي، ليس هذا فحسب بل تعالت أصوات في الآونة الأخيرة تنادي بمضاعفة حجم الإنتاج من البترول لنسبة تصل إلي ٪٨٠، وذلك كله لمواجهة هذه الأزمة.

د. عيسي شقير أستاذ هندسة البترول بجامعة القاهرة علق على تلك الدراسة قائلاً: إن العالم سيشهد أزمة طاقة خلال العقدين القادمين لتزايد الطلب على طاقة النفط مع ثبات معدلات الإنتاج في دول الأوبك وعدم وجود دلائل تشير إلي تعويض فارق الطلب من دول خارج المنظمة، مشيراً إلي أن كثير من خبراء الطاقة الدوليين يذهبوا إلي أن الدول الصناعية تتحمل مسئولية الأزمة الخطيرة التي ستواجه العالم خلال العقود القادمة، وأرجعوا ذلك، لسببين رئيسيين.. أولهما ارتفاع طلب الدول الصناعية على النفط لتغذية آلتها المزدهرة في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تشهده هذه البلاد بالإضافة إلي النسبة العالمية من الضرائب التي تفرضها هذه الدول على المحروقات موضحاً أن النظام الضريبي في الاتحاد الأوروبي تم تصميمه بطريقة تجعل الضرائب ترتفع تلقائياً بنسب أعلى من ارتفاع سعر البرميل في أسواق النفط العالمية وبريطانيا كنموذج نجد أنها تبيع البرميل الواحد من محطات البنزين بمائة وأربعين دولار.

تزايد النمو

ويشير شقير إلي أن هناك سبباً رئيسياً آخر وراء الأزمة المتوقعة للطاقة يكمن في تزايد معدلات النمو العالمي والاعتماد على النفط مثلما يحدث في تحول شركات الكهرباء والمصانع في الولايات المتحدة، وذلك كبديل أرخص، وبالتى ستؤدي عمليات التمويل لزيادة الطلب على النفط في السنوات المقبلة إضافة لعودة دول آسيا من كبوتها الاقتصادية بشكل أسرع مما كان متوقعاً مما زاد التوقعات بارتفاع الطلب عالمياً على النفط في العشرين عاماً المقبلة.

مصنع للطاقة

ويري د. أحمد حمزة خبير الطاقة العربي أن الأسباب الرئيسية لأزمة الطاقة المنتظرة للعالم خلال العقود القادمة ترجع إلي الزيادة المستمرة في الطلب العالمي على النفط الذي يشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في الإنتاج في ظل عدم توافر بدائل متاحة، مؤكداً أن هذا التزايد في الطلب العالمي يرجع للانتعاش الاقتصادي وحالة التقدم السريعة التي تشهدها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكبر مستهلكين للطاقة في العالم، إضافة إلي تراجع مخزون الدول الصناعية من الطاقة فتم السماح للشركات النفطية باستخراج النفط من المياه الإقليمية في خليج المكسيك مقابل قيامها بدفع عائد عيني للحكومة كشحنات نفطية لتحقيق الاحتياطي الاستراتيجي، ولكن ما زاد المشكلة سوءاً هو قيام الحكومة الأمريكية بتحويل الكميات المقدرة بحوى ٣٠ مليون برميل من النفط للسوق العالمي لمحاولة تخفيض أسعار النفط بعد أن قامت الأوبك بتخفيض الإنتاج عام ١٩٩٩ وحتي الآن لم تستطع الولايات المتحدة تعويض هذا النقص الشديد في الاحتياطي الاستراتيجي لمخزون الطاقة.

ويشير إلي أن العوامل النفسية لدي المستهلكين بتخليهم عن الانضباط في استهلاك الطاقة والذي كان متبعاً منذ الأزمة الشهيرة عام ١٩٧٣، وإنه رغم المحاولات المستمرة لزيادة الاكتشافات لزيادة الإنتاج في النفط والغاز لتغطية النقص المتزايد في الطلب العالمي إلا أن هذه الطاقة لن تستمر طويلا، حيث تشير الإحصائيات إلي أن الطاقة سوف تنفذ خلال مايقرب من الستين عاماً القادمة في كثير من مناطق العالم المنتجة لها، وفيها منطقة الشرق الأوسط أغني المناطق بالطاقة التي يقدر الاحتياطي بها بحوى ٪٦٠ من الاحتياطي العالمي ومن ثم فهي أصبحت أكثر حرصاً على الطاقة داخل أراضيها للمحافظة علىها لأكبر فترة ممكنة، مؤكداً أن هذه العوامل النفسية أيضاً هي التي ساهمت في بقاء أسعار النفط مرتفعة رغم إقدام أوبك على زيادة إنتاجها خلال الشهور الماضية ليصل إلي ثلاثة ملايين برميل يومياً.

زيادة الإنتاج

ويقول د. محمد حلمي عبدالرازق مستشار وكالة الطاقة الدولية سابقاً: من الحلول التي طرحتها الوكالة وبعض المؤسسات العالمية للتغلب على الأزمة المستقبلية، قيام الدول المنتجة للبترول بزيادة إنتاجها بمقدار ٪٨٠ على الأقل في عام ٢٠٢٠، وهذا يعني إضافة ١٣ مليون برميل فقط من السعودية، مؤكداً أنه لأسباب فنية واقتصادية فيستحيل زيادة الإنتاج بمقدار ٪٨٠ من دول السعودية والخليج العربي، كما تشير الدراسات في هذا الصدد، أن هذه الدول لم تزد إنتاجها طيلة الربع قرن الأخير سوي زيادات طفيفة.

ويؤكد أنه ليس هناك فوائد اقتصادية لدول الخليج من مضاعفة إنتاجها بهذه الكمية المقترحة لانخفاض سعر برميل النفط مقارنة بغيره من عناصر الإنتاج، مما يهدد اقتصاديات الدول العربية ودول منظمة الأوبك وجعلها تلجأ إلي خفض الإنتاج مرة أخري لتقليل المعروض في السوق النفطية العالمية، مؤكداً أن دول الأوبك والخليج لن تسعي لزيادة الإنتاج لأنها تستطيع أن تحصل على نفس الإيرادات عن طريق بيع كميات أقل بأسعار أعلى، ولذلك فهي لن تلجأ لزيادة إنتاجها إلا إذا كانت ستستفيد مادياً من ذلك.

ويضيف: إن الكمية المقترحة لزيادة النفط لتغطية العجز المتوقع في سوق الطاقة العالمي لن يتم توفيرها إلا بزيادة الاستثمارات بالأموال الضخمة في حين أن بعض دول الخليج تعاني من عجز ميزانياتها بما لا يسمح بضخ هذه الاستثمارات مشيراً إلي أن بعض المؤسسات المىة والشركات العالمية اقترحت الدخول في سوق النفط الخليجي لكن حساسية الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الهام سيقف عقبة في سبيل دخولها، إضافة إلي أن دول الخليج ليست بحاجة إلي هذه الاستثمارات والشركات الأجنبية لأن شركات النفط الخليجية مثل ابيكورب وأدنوك.. تتمتع بنفس مستوي الخبرات العالمية وهي كفيلة بزيادة الإنتاج النفطي.

وشدد على أنه حتي لو سمحت الدول الخليجية بدخول الاستثمار الأجنبي في قطاعها النفطي فسيستغرق ذلك وقتاً طويلاً بما لا يسمح لدول الخليج بمضاعفة إنتاجها في عام ٢٠٢٠، وإن كان هذا الاستثمار لن يحدث بسبب العقبات القانونية والإدارية بالإضافة للسلوك التاريخي لدول الخليج الذي لم يسمح بدخول أية استثمارات أجنبية لهذا القطاع طيلة العقود الماضية.

الطاقة المتجددة

أما د. جمال عبده إسماعيل أستاذ الطاقة بالمركز القومي المصري للبحوث فتحدث عن البدائل المقترحة لتحل محل النفط والغاز كمصادر تقليدية للطاقة، فالطاقة النووية رغم المخاوف التي تحد من استعمالها في توليد الطاقة الكهربائية كالتلوث الإشعاعي وصعوبة الحصول على ىورانيوم المخصب والماء الثقيل والمشاكل البيئية التي تسببها مخلفات النشاط الإشعاعي فإنه رغم كل هذه المخاوف والمشاكل إلا أنها هي المؤهلة لسد النقص في الطاقة خلال هذا العقد والعقد الذي يليه، خاصة مع اتجاه دول كبري مثل الولايات المتحدة لضخ استثمارات كبيرة لتطور إنتاج الطاقة النووية والأبحاث المتعلقة بها وهو الأمر الذي يدفعها للعمل على توفير مصادر للطاقة بتكىف منخفضة دون اللجوء إلي الأسعار المرتفعة في الأسواق العالمية من أجل منع الاحتكار في سوق الطاقة العالمي بالبحث عن مصادر طاقة مستقبلية تستطيع أن تنافس الطاقة التقليدية كالطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ويؤكد أن التفكير في حلول لأزمة الطاقة ووجود بدائل أوفر وأرخص دفع الكثيرين لاستخدام مصادر بديلة للطاقة مثل الديزل لتسيير السيارات على الرغم من السمعة السيئة التي يتمتع بها من نسبة ملوثات عىة كما حدث في ىابان وأوروبا، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة أن تحذوا حذوهما للتغلب على التناقص الواضح في مصادر الطاقة لديها والذي بدأ يلقي بظلاله على كثير من الولايات المتحدة الأمريكية فانعكس على معدلات النمو الاقتصادي، كما قامت الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية بالتفكير في إنتاج سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية على اعتبار أن مثل هذه السيارات سيتوفر بها عدة ميزات أولها الاستغناء عن الطاقات التقليدية من بترول أو ديزل وستكون الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة التلوث المصاحبة لزيادة الاعتماد على الطاقة التقليدية.

ناقلات نفط

رؤى اقتصادية

نظام الائتمان المتبادل وخلق احتياطي نقدي عالمي

إعداد/ داليا عدنان الصادق

يرى البعض أن نجاح الإصلاح يقتضي إعطاء سلطات واسعة في إصدار النقد الدولي والاعتراف على حجمه وتداوله لهيئة دولية تحل محل صندوق النقد الدولي وتكون اختصاصاتها من نوع الاختصاصات التي تباشرها البنوك المركزية حالياً على الصعيد الوطني.

من المؤكد أن فكرة إقامة بنك مركزي دولي يتمتع باختصاصات واسعة لا تتمشى مع مبدأ الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي يسود العالم في الوقت الحاضر.. فكل دولة تحرص على عدم ترك القرارات الاقتصادية الهامة في يد هيئة دولية مهما كان هدفها.

لذلك فإن البحث يتركز في الوقت الحاضر على التوسع في نظام حقوق السحب الخاصة على نحو يجعل منه نظاماً للائتمان المتبادل بين الدول الأعضاء. فإذا حدث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما وقلت بالتالي كميات العملات الأجنبية في يدها، فإنها تستطيع استخدام حقوق السحب الخاصة المقررة لها في شراء العملات الأخرى والتغلب بالتالي على الآثار المترتبة على عجز ميزان المدفوعات.

وبذلك يمكن زيادة السيولة الدولية عن طريق الائتمان المتبادل بدلاً من زيادتها عن طريق عجز ميزان مدفوعات الدولة ذات العملة الأساسية " الدولار " ويمكن بالتالي تفادي ظواهر عدم الثقة بالعملة الأساسية نتيجة ظهور العجز في ميزان مدفوعات الدولة التي تصدرها. ويمكن التغلب عن هذا الطريق على أحد أوجه النقص في نظام النقد الدولي الحالي.

ومما تجدر ملاحظته أن حقوق السحب الخاصة ليست بالنقد الذي يتداول في الأسواق في صورة عملة ورقية أو حسابات في البنوك التجارية تسحب عليهما الشيكات وإنما هي لا تخرج عن أن تكون مجرد حق للبنك المركزي للدولة العضو في الحصول على حسابات لاحتياطيات البنوك المركزية يمكن لهذه البنوك تحويلها إلى عملات دولية.

أخبار اقتصادية

تدشين المشروع الإقليمي لزيادة إنتاجية القمح بوادي حضرموت

سيئون / سبأ:

دشن الدكتور منصور أحمد الحوشبي وزير الزراعة والري أمس في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت المشروع الإقليمي لزيادة إنتاجية محصول القمح بوادي حضرموت بنشر الحزمة التكنولوجية الكاملة لمحصول القمح.

وأستعرض وزير الزراعة والري في كلمته الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة والري من أجل تخفيف الفجوة الناتجة بين الكميات المنتجة من محصول القمح وحاجة الاستهلاك العام من هذا المحصول.

وأعرب عن أمله في أن تشترك كل الجهات الرسمية والشعبية من أجل زيادة المساحات الزراعية وبالأصناف الجيدة ذات الإنتاجية العىة وبمميزات فريدة في الكمية والنوع من هذا المحصول.

من جانبه أعرب وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء أحمد جنيد الجنيد عن تقديره العى للجهود التي تبذلها الكوادر البحثية بمحطة البحوث الزراعية في استنباط أصناف جديدة من محصول القمح تتلاءم والظروف المناخية للهضبة الجنوبية الشرقية بما يحقق خدمة المزارع بتوفير تقنيات زراعية تسهم في تخفيف كلفة الإنتاج وزيادة كمياته وتحسين نوعيته.

كما ألقيت في حفل تدشين هذا المشروع الذي حضره وكيل المحافظة المساعد لشئون الوادي والصحراء فهد صلاح الأعجم وعدد من الأخوة مدراء المرافق والمؤسسات والمشاريع الزراعية كلمتان من قبل الدكتور إسماعيل عبد الله محرم رئيس مجلس الإدارة بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي والدكتور عبد الله سالم علوان مدير عام محطة البحوث الزراعية قد استعرضا أهداف المشروع الإقليمي لزيادة إنتاجية محصول القمح الذي يأتي تنفيذه في ظل توجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وعقب الجلسة الافتتاحية تم استعراض عدد من الأوراق البحثية الأولى مقدمة من المهندس حسين سالم بامخرمه حول دراسة واقع إنتاج القمح في الهضبة الشرقية وورقتان قدمهما الدكتور عبدالله سالم علوان عن أثر ونشر الحزمة التكنولوجية على محصول القمح والورقة الرابعة قدمها المهندس محمد عمر السقاف عن مستوى التبني للتقنيات البحثية والورقة الخامسة مقدمه من المهندس أحمد بن جيود عن مزايا الأصناف المطلقة لمحصول القمح .. وقد أغنيت تلك الأوراق بالنقاشات المستفيضة من قبل الحضور من المسئولين والمزارعين الممثلين لعدد من الجمعيات التعاونية الزراعية والإتحاد التعاوني الزراعي.

هذا وقد قام الدكتور منصور أحمد الحوشبي وزير الزراعة والري قد زار المبني الجديد للمحطة الذي تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية فيه والبالغ تكلفته الإجمىة ١٣٠ مليون ريال حيث من المقرر افتتاحه رسميا في احتفالات شعبا بعيد الثورة ١٤ أكتوبر.

يمن موبايل تعلن توزيع أرباح المساهمين مطلع العام القادم

صنعاء / سبأ:

قالت شركة يمن موبايل للهاتف النقال انها ستقوم بإعلان وتوزيع أرباح المساهمين مطلع العام القادم ٢٠٠٨م بعد اقفال الحساب الختامي واعداد القوائم المىة من قبل المحاسب القانوني.

وأوضح مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية – رئيس مجلس ادارة شركة يمن موبايل على ناجي النصاري في المؤتمر الصحفي الذي عقده ىوم بمدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بمناسبة بدء عملية توزيع المجموعة الاولى من شهادات ملكية الاسهم للمساهمين الذين اكتتبوا في (أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء) .... أوضح أن الشركة فتحت باب الإكتتاب العام في أسهم الشركة بنسبة ٤٥بالمائة من إجمى الأسهم التي بلغت ٠٠٠ر٥٢٤ر٨٣ سهم برأس مال يصل ٤٣ مليار ريال.

وقال " أن يمن موبايل وبعد تحولها من شركة عامة تتبع المؤسسة العامة للاتصالاتى الى شركة يمنية مساهمة تحرص على تطوير خدماتها وتوسيع إستثماراتها بما يلبي تطلعات المساهمين من جهة وحاجات المشتركين فيها من جهة اخرى والذي يصل عدد المشتركين فيها ىوم الى ما يزيد عن مليون مشترك".

وأوضح الدكتور النصاري أنه تم التعاقد مع وكلاء شركة " دليوت تيتش " العالمية في ىمن لتجهيز وثائق المناقصة الخاصة بالعروض أمام الشركات لتشغيل شركة يمن موبايل التي تعمل بنظام / السي دي إم إ / وفقا للمواصفات العالمية، وأن الشركة ستنتهي من إعداد وثائق المناقصة خلال ثلاثة أشهر.

مؤكداً أن الشركة ستطلق خلال الايام القادمة خدمة التجوال الدولي في ١٦٠ دولة وعبر ٣١٠ مشغل دولي، كما سترفد الشركة السوق المحلية بكروت الدفع المسبق لمنع الاحتكار فيها والتلاعب بأسعارها.